



Distr.
GENERAL

A/10432

9 December 1975

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH



الإسم المتحدة

الجمعية العامة
UN LIBRARY

UN/SA COLLECTION الد

البند ٣٥ من جدول الأعمال

التدابير وغيره من الأسلحة المعترقة وبجميع نواحي احتمال استعمالها

تقرير اللجنة الأولى

المقرر: السيد هوراسيو أرتياغا - أكوستا (فنزويلا)

- ١ - ادج الأمين العام البند المعنون "التدابير وغيره من الأسلحة المعترقة وبجميع نواحي احتمال استعمالها: تقرير الأمين العام" في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثلاثين، بناء على قرار الجمعية العامة ٣٢٥٥ ألف (د - ٢٩) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤.
- ٢ - وفي الجلسة العامة ٢٣٥٣ المعقودة في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية مكتبها، أن تدج هذا البند في جدول أعمال دورتها الثلاثين وأن تحيله إلى اللجنة الأولى لتنظر فيه وتقدم تقريراً عنه.
- ٣ - وفي الجلسة ٢٠٧٢ المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، قررت اللجنة الأولى اجسراء مناقشة عامة جامعة للبنود المحالة إليها فيما يتعلق بنزع السلاح وإعلان المحيط الهندي منطقة سلم، أي البنود ٣١ و ٣٤ إلى ٤٨ و ١٢٠ و ١٢٢ و ١٢٦. وقد اجريت المناقشة العامة لهذه البنود في الجلسات ٢٠٧٢ إلى ٢٠٩٥ المعقودة في الفترة الممتدة من ٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر.
- ٤ - وكان امام اللجنة الأولى، فيما يتعلق بالبند ٣٥ من جدول الأعمال، تقريران من الأمين العام (A/10222 و A/10223 و Add.1)
- ٥ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت اثيوبيا، وايرلندا، وتونس، والسويد، وفنزويلا، ومصر، والمكسيك، والنرويج، والنمسا، وتيكاروا، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، ويوغوسلافيا بتقديم مشروع قرار (A/C.1/L.728) انضمت إلى مقدميه فيما بعد الأردن، وزائير، وكينيا. وعرض ممثل السويد مشروع القرار في الجلسة ٢٠٩٧. كما قدم الأمين العام بياناً عن الآثار الادارية والحالية المترتبة على مشروع القرار هذا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر (A/C.1/L.726).

٦ - وفي الجلسة ٢١٠٦ المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ، اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار A/C.1/L.728 دون تصويت (انظر الفقرة ٧ أدناه) .

توصية اللجنة الأولى

٧ - واللجنة الأولى توصي الجمعية العامة باتخاذ مشروع القرار التالي :

الناهه وفيه من الأسلحة المحرقة وجميع نواحي احتمال استعمالها

ان الجمعية العامة ،

اقتناعا منها بأنه يمكن التخفيف ، بدرجة كبيرة ، من الآلام التي يتعرض لها المدنيين والمقاتلون اذا ما أمكن التوصل الى اتفاق الجميع ، لأسباب انسانية ، على حظر أو تقييد استعمال بعض الأسلحة التقليدية المحددة ، بما في ذلك أية أسلحة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأذى ،

ولما كانت على بينة من أن احراز نتائج ايجابية في هذا الصدد ، أمر من شأنه ان يبسط عقد مفاوضات موضوعية لاحقة حول نزع السلاح ترمي الى القضاء على انتاج الأسلحة المذكورة وتخزينها وانتشارها ، الأمر الذي يجب ان يكون الهدف النهائي في هذا المضمار ،

وان تشير الى أن قضية حظر أو تقييد استعمال بعض الأسلحة التقليدية المحددة لأسباب انسانية كانت موضوعا لمناقشات جديدة في أساس الموضوع دارت على مستوى الخبراء الحكوميين في مؤتمر لوسرن الذي عقد تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وعلى مستوى ممثلي الحكومات في المؤتمر الدبلوماسي المعني باعادة تأكيد القانون الدولي الانساني الساري على المنازعات المسلحة وانماهه ، وكذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة ،

ولما كانت تعلم ان المناقشات ، مثلها في ذلك مثل المقترحات التي قدمت والآراء التمهيدية طرحت ، لا تتناول الناهه وفيه من الأسلحة المحرقة فعسب بل تشمل كذلك عددا من الأنواع المحددة من الأسلحة التقليدية ، ومن ذلك مثلا عدد من القذائف الصغيرة العيار ، وأنواع مسدس الأسلحة الناسفة والشنوية ، وكذلك بعض الأسلحة المؤخرة الانفجار والأسلحة الغادرة ،

وادراكا منها لضرورة مواصلة النقاش والمعالجة الى بيانات تكميلية بغية تمكين الحكومات من التوصل الى مزيد من الاستخلاصات ومن السعي وراء اتفاق عريض ،

وان تلاحظ ، مع الارتياح ، أن هذه القضية ستعرض على مؤتمر آخر للخبراء الحكوميين بعقد في لوفانوفي الفترة من ٢٢ كانون الثاني/يناير الى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية ، بهدف تكميل العمل في الأسلحة التي كانت حتى الآن أو يمكن ان تصبغ

محل اقتراحات بالحظر أو التقييد ، ولدراسة امكان تنفيذ هذه الاقتراحات ومضامينها وشكائها ؛
وان الشخصية ستطرح في أعقاب ذلك أمام المؤتمر الدبلوماسي المعني باعادة توكيد القانون الدولي
الانساني السارى على المنازعات المسلحة وانماه ، الذى سي عقد في جنيف في الفترة من ٢١
نيسان /ابريل ١٩٧٦ الى ١١ حزيران /يونيه ١٩٧٦ ،
ولما كانت تثق ان هذا الجهد الجديد سيحدثه الاحساس بضرورة الاستعجال والرغبة في
التوصل الى نتائج ملموسة ،

١ - تحيط علما بتقريرى الأمين العام عن أعمال المؤتمر الدبلوماسي المعني باعادة توكيد
القانون الدولي الانساني السارى على المنازعات المسلحة وانماه ، فيما يتعلق بذلك الجزء من
أعمال المؤتمر الذى يمت بالصلة الى القرار الحالي (١) ؛

٢ - وتدعو المؤتمر الدبلوماسي المعني باعادة توكيد القانون الدولي السارى على
المنازعات المسلحة وانماه ان يواصل نظره في قضية استتجيب بعض الأسلحة التقليدية المحسنة ،
بما في ذلك أية أسلحة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأذى ، وان يواصل سعيه السلسلي
الاتفاق ، للأسباب الانسانية ، على ما يمكن من القواعد التي تحظر استعمال هذه الأسلحة أو تقيده ؛

٣ - وترجى الأمين العام ، الذى دعي لحضور المؤتمر بوصفه مراقبا ، ان يخلص
الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين عن جوانب أعمال المؤتمر وأعمال مؤتمر لوفانوات الصلة
بهذا القرار ؛

٤ - وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والثلاثين بنسبتنا
بعنوان " الأسلحة المحرقة وغيرها من أنواع الأسلحة التقليدية التي يمكن أن تصبح معلا لقواعدهم
تحظرها أو تقيده استتجيبها لأسباب انسانية " .